

اقتصاد

فوق الطاولة

أسواقنا الفاسدة

علي محمود هاشم

لا صعوبة في تلقي الخلاصات التي أطلقها رئيس اتحاد غرف التجارة في الدورية الأخيرة من «الأربعائية» التجارية. تناول الرجز التهريب كـ«أم المشاكل» ملطناً «تفسيه» في الأسواق «الملئية به». هذه الخطوة المتقدمة في توصيف بعض ما يواجهنا، تتمظهر كـ«فعل ندامة» عما سبق من مقاومة شرسة أبدأها تجارنا منعا للرقابة الجمركية من النفاذ إلى حيث يجب.

بالتضامن مع بعض الجمارك، وتحت ياقطة «صورة أسواقنا المشرقة»، نجح التجار في تشريد الضابطة الجمركية، ولاستكمال حلقة حماية المهربات في المتاجر، مُنعت الرقابة التمييزية من لمح البيان الجمركي للبضائع المشكوك بمصدرها!.. كان ذلك المركب المثقل بلهفة الريح، أن يرسو في هذا الميناء المحتم بالمهربات، فكما للتجارة رجلاها، للتهريب أشياحه، ولم تكن إنسيابية اللحظة التي شعرها تجارنا مواتية يوماً، سوى إرهاب صلاتها القائمة.. وحدها نزع الريح بأي ثمن، جعلتهم يصرون على التحقيق في عين الشمس!

ما أخطأه التجار بالأمس، ينزلون إليه في التسعير اليوم، قول شيخهم، وشيخنا أيضاً: إن «التلويح بعضا التسعير يفقد السلع في الأسواق» رغم تأكيد استمرار التلاعب ببنيان التكلفة، ورغم ما تؤكد جهات مرجعية من هبوب أسعار بعض السلع ٦ أضعاف سعرها العادل، إنما يحاكي طريقتهم السابقة بالتعاطي مع التهريب، ولن يطول بهم الوقت حتى يحطوا في ميناء مشابه لرؤاهم الاستثنائية هذه.

على عكس التهريب، تبدو قضية التسعير العادل أكثر تعقيداً، لا يحتاج الأمر إلى نباهة للاتقاد انقسام الحكومة حين الأمر ورسلها المتناقضة «بالوساطة» إلى الأسواق، ففي وزارة السياحة مثلاً، تأخر تسعير اللحوم البيضاء للشهر الثالث على التوالي، لا بل لم يتوان مسؤولوها عن الجاهرة بامتعاتهم وتوجيه انتقادات علنية لما ذهبت إليه الرقابة التمييزية في خفض الأسعار، وعلى قياس «التلويح بالعصا يفقد المواد في الأسواق»، تكاد الكلمات تقفز من أفواه مسؤولي السياحة أولئك، مطالبة تجار اللحوم باجترار طريقة احتكارية ما تعيد الأسعار إلى سابق عهدها.. تماماً، كما جرت عليه الحال في سلع أخرى تم التراجع عن خفض سعرها!!

ليس مسؤولو السياحة وحدهم من أطلق دعوة مبطنه للاحتكار، في سلع كـ«المتة» والأعلاف وكذا البيانات الواردة من أسواق الفروج الرئيسية في العاصمة وغيرها، يلتق ما استطاع المحكرون النزاعون إلى الأرباح الفاحشة، حشده ضمن خط دفاعهم العريض رفضاً لتخفيض الأسعار. اللات في الأمر، التحشد الطوعي لبعض المنصات التي تستلقي على الوسادة الحكومية إلى جانبهم!

إلى الخلف من قضية التسعير، يمكن استلماح لقطات أخرى من البيئة الفاسدة التي تتلظى أسواقنا، وفق الاعترافات الرسمية، فتزوير البيانات الجمركية على حاله كماً وكيفاً، والمهربات تتدفق بكل زرانة واحترام وما يضبط على الطرقات يشي بحجم ما لا يضبط في الأسواق.. التلاعب الهائل ببيانات التصدير يبلغ مبلغه، وفق ما تؤكد وزارة الاقتصاد في معرض «سرية التعافي غير للمحوظ» للإنتاج..

تبخر الفساد المستورد من الأسواق في اليوم التالي لإعلان خفض أسعارها تحت مزاعم «تهريبها» الطوفولية.. كل ذلك وغيره، إنما يوشر إلى عمق الفساد الاحتكاري الذي يكتسح المستهلكين جيئة ونهاياً!

في قصة «العصا وفقدان السلع» ثمة ما يستوجب قوله: لا أحد ينكر على القلاع ثلبية طموحات من هو شيخهم، إلا أن مسؤوليته تقضي عدم تكرار التاريخ مع التهريب، مهزلة في التسعير، فمعدلات من عيار: إما يريح التاجر على هواء والا «تفقد السلع»، فهي أحد محفزات التهريب الذي يتآكل أرباحهم بعدما ترك هوامشها الفاحشة خلفها، فسحة رغبة لترعرعه.. الحكمة تقتضي ألا يرسو المرء في الميناء الخطأ لأكثر من مرة.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان: شرقية، بناء 2937، الشمال، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946
فاكس: 00963113329945
بريد الإلكتروني: procurement@sy.afcpain.org

للتواصل مع لجنة المناقصات في الحسكة:
العنوان: شارع علي ابن ابي طالب رقم 22، أرضي، الحسكة - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 009635272149
فاكس: 009635272159
بريد الإلكتروني: procurement@sy.afcpain.org

الموع النهائي لتسليم العروض:
صلاحية العروض المقدمة:
العملة:
ضمان حسن التنفيذ:
ضمان الكفاءة:
عوامل التأخير:

14 كانون الأول 2017، عند الساعة 03:00
90 يوماً
اليرة السورية

5% من القيمة الكلية لتعد على شكل شيك مسبق

5% من القيمة الكلية لتعد على شكل شيك مسبق

0.05% من القيمة الكلية لتعد عن كل يوم تأخير

الاتحاد الاقتصادي
«بات من المعروف أن دينامو الاقتصاد ينشئ من هويته، فهي البيئة التي يتوخاها المجتمع لتموضع اقتصاده وتطورده... بهذه العبارة استهل الباحث الدكتور مهيب صالحه دراسته التي نشرها مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداء» مؤخرًا بعنوان «الهوية الاقتصادية وإعادة الإعمار في سورية»، طارحاً عدة أسئلة وصفيها باللمحة، هي: أي هوية للاقتصاد السوري يمكن أن توفر له بيئة جديدة تمنحه محفزات تطويرية في مرحلة إعادة الإعمار وما بعدها؟ وما الأسس والمعايير التي ستقوم عليها هذه الهوية؟ وما الإستراتيجية التي يجب على الدولة انتهاجها لتحقيقها؟

الإجابة عن تلك التساؤلات أتت على لسان وزير الاقتصاد التجارة الخارجية محمد سامر الخليل في تصريح له «الوطن»، مبيّنًا أن هوية الاقتصاد السوري أصبحت واضحة الملامح منذ عام ونصف العام، متمثلة بهـ«الاقتصاد التنموي»، التي تشكل حقيقة، مضمون العمل الحكومة خلال تلك الفترة. وزير الاقتصاد أوضح لهـ«الوطن»، أن محددات هوية الاقتصاد التنموي تأتي رداً على اختلال العلاقة بين الدولة والسوق، إذ إن الدولة غير قادرة على تحقيق متطلبات التنمية في البلد من دون السوق، والعكس صحيح. أما ديناميات تطبيق الاقتصاد التنموي فتزك على تسخير واستثمار جميع الإمكانيات المتاحة لدعم الإنتاج أولاً، كمنطلق للتنمية في البلد، لكونه يعد قاطرة

الوطن

بين رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب فارس الشهابي لهـ«الوطن»، وجود حلول مشتركة لكل مراحل العملية الإنتاجية في قطاع النسيج والألبسة، من شأنها دعم القطاع بشكل فعال، من بينها تشجيع الصناعيين المتضررين جزئياً أو كلياً للعودة للعمل بترميم المنشآت وشراء الآلات من خلال هيئة دعم المنتج المحلي والصادرات على أن تقوم الهيئة بالتنسيق مع المصارف المتاحة لدفع الفوائد المترتبة على القروض.

ومن جملة المقترحات أيضاً ذكر الشهابي ضرورة تمويل المشاريع الصناعية بالمواد الأولية وخطوط الإنتاج عن طريق المصارف الخاصة العامة ونسب تشجيعية لا تتجاوز ٣ بالمئة مع فترة سماح تحضيرية من دون فوائد لا تقل عن سنة، مع إلغاء جميع الرسوم الأخرى المضافة على فاتورة الكهرباء الصناعية الشهري التي تصل إلى أكثر من ٢٠ بالمئة. ونوه الشهابي بضرورة اعتماد التخفيض الجمركي للأقمشة عن طريق الشحن الجوي للكليات التي لا تتجاوز الطن الواحد ومرافق ميناء طرطوس في التخفيض الجمركي للأقمشة والخيوط كونها تصل عن طريق البحر وذلك تجنّباً لدخول البضائع من المنافذ الأخرى بطرق غير نظامية وإيجاد ضوابط شديدة في تصنيف البضائع

المختصة جمركياً في البنود الجمركية والرسوم المناسبة لها، وذلك إضافة إلى إلزام المستوردين بخاتم البيان الجمركي من القطعية من بلد المنشأ وعدم القبول بالتسوية لها في حال عدم توافر الخاتم، وسضرورة تخفيض سعر القبول كونه مادة مساعداً لا تدخل إلا في الصناعة.

وذكر الشهابي مجموعة من الحلول المقترحة لدعم الصناعة النسيجية ضمنها الغرفة في دراسة خاصة بها، تضمنت في مجال صناعة الخيوط: اعتماد الأسعار الاسترشادية لجميع أنواع الخيوط لنسج بالأقمشة الحقيقية لها وذلك لحماية المنتج الوطني وليصبح قادراً على منافسة المنتج المستورد، وبيع القطن المحلوج بحسم ١٥ بالمئة عن الأسعار العالمية لإعطاء ميزة تنافسية للمنتجات السورية في أسواق التصدير.

وفي صناعة الأقمشة، وتوحيد الأسعار الاسترشادية للأقمشة المستوردة (النسيجية بجميع أنواعها والمصدره) منعاً للتلاعب، ورفع الأسعار الاسترشادية لجميع أنواع الأقمشة لنسج ٦ دولارات للكيلو الغرام الواحد وذلك لحماية المنتج الوطني وليصبح قادراً على منافسة المنتج المستورد، وبيع الخيوط القطنية بحسم ١٥ بالمئة عن الأسعار العالمية لإعطاء ميزة تنافسية للمنتجات السورية في أسواق التصدير. إضافة إلى إدراج الأقمشة المصنرة والنسيج الآي ضمن خطة تنمية

الانتاج المحلي والصادرات لعام ٢٠١٨. تحققه صناعة الأقمشة من قيمة مضافة، وتفتح مكتب خاص للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية في حلب ليتم التعاقد على استخراج الخيوط القطنية من خالته.

وفي مجال صناعة الألبسة، تضمنت المقترحات العمل على دعم صناعة الألبسة من خلال منحهم عائداً تصدير تصل إلى ١٨ بالمئة من حجم الصادرات لتشجيع الصناعيين على التصدير، وإلغاء القرار رقم ٩٢٣ الصادر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ويحفظ أصحاب المنشآت الصناعية للألبسة الجاهزة بجميع بيانات التكلفة لدى منسآتهم وتزير عند الطلب لعدم جدوى العمل فيها سابقاً، وتسهيل إجراءات الإدخال المؤقت الخاص بالأقمشة لصناعي الألبسة وإعادة تصديرها مباشرة للحد من استيراد الأقمشة، وحصص استيراد الألبسة بالمركات المسجلة أصولاً في وزارة الاقتصاد استناداً إلى عقود مصدقة على سجلها التجاري وذلك لإلغاء حالة الاستيراد بأسماعه وهمية ودرء استيراد بضائع التصافي الذي لها أثر خطير على صناعة الألبسة.

وختتم الشهابي متمنياً على الحكومة أن تتبنى هذه المقترحات العملية الفعيلة بالإسراع بالتعافي وإيجاد نهضة في الصناعة الوطنية.



اللامركزية، ولكن ضمن هيكل حكومي يأخذ شكلاً مركزياً، بمعنى إمران الهيكل المركزي السورية، ثم الاستفادة من كل قدرات القطاع الخاص في سورية، وهي قدرات جيدة، والمستوى الثالث يتمثل بالاستفادة من فرص التعاون والعمل المشترك مع الدول مثل مارشال فهو أمر غير وارد.

ممثل مارشال هو أمر غير وارد. ويخصص المركزية، تحدث الخليل عن وجود مشاريع قوانين وتشريعات لدى العديد من الوحدات الإدارية تتم مناقشتها في الحكومة ودراستها بشكل دقيق ومفصل من أجل توسيع صلاحياتها، وهو نوع من



البلد يركز حالياً على ثلاثة مستويات، الأول يتمثل بالاستفادة من كل إمكانيات الدولة السورية، ثم الاستفادة من كل قدرات القطاع الخاص في سورية، وهي قدرات جيدة، والمستوى الثالث يتمثل بالاستفادة من فرص التعاون والعمل المشترك مع الدول مثل مارشال فهو أمر غير وارد.

ممثل مارشال فهو أمر غير وارد. ويخصص المركزية، تحدث الخليل عن وجود مشاريع قوانين وتشريعات لدى العديد من الوحدات الإدارية تتم مناقشتها في الحكومة ودراستها بشكل دقيق ومفصل من أجل توسيع صلاحياتها، وهو نوع من

مطلوب إلغاء اعتبار الأقمشة مدخلات إنتاج وحماية صناعة الألبسة

الشهابي: حالات لاستيراد البسة من ماركات وهمية ومنها «للتصافي»

٢٢ ألف موظف اقترضوا ١٦,٢ مليار ليرة

من «التوفير» منذ بداية ٢٠١٧

عبد الهادي شباط

أكد مدير مسؤول في مصرف التوفير معارضة منح القروض الشخصية وفق الأنظمة والضوابط المعمول فيها بعد أن تم التوجه من الحكومة بذلك، إثر استثناء تطبيق رصيد المحوئ لمدة عام، مبيّنًا أن المصرف يتوقف عادة مع نهاية كل عام عند التصف الثاني من شهر كانون الأول عن منح القروض بسبب إنجاز العمليات المحاسبية السنوية، وأن المصرف يتجه حسب توجيهات الحكومة ومجلس النقد والتسليف إلى استقطاب أصحاب المهن والحرف لتشجيع القروض التنموية. وعن أي تعديل سقف القروض التي عاود منحها التوفير بين أنه لا يوجد أي تعديل في سقف القروض الشخصية وذلك لأنّه يحتاج لتوجه ودراسة حكومية وخاصة أن معايير الإقراض نصت في حال اشتراط رصيد المحوئ على أن يكون سقف القرض الشخصي هو السقف المحدد حالياً بقيمة ٥٠٠ ألف ليرة أو بما يسجح به رصيد المحوئ مع اختيار الأذني منها، وهو ما يجعل من الصعب على طالب القرض الشخصي الحصول على السقف المسوجح به حالياً. وبين المدير أنه منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه تم منح ٣٣٢٦١ قرصاً بقيمة إجمالية نحو ١٦,٢ مليار ليرة سورية، موزعة إلى ١٩٠٢٧ قرصاً

«نقابة المقاولين» ومفاجأة جديدة:

سورية تعاني نقصاً في العاملين ونريد حلاً

طالب رئيس مجلس الوزراء عماد حخيس من نقابة مقاولي الإنشاءات خلال اجتماع يوم أمس بالسعي إلى تطوير الهيكلية الإدارية للنقابة ووضعه رؤى مستقبلية ذات أهداف واضحة وبعناوين محددة وإرفاق خطتها وأهدافها ببرامج زمنية محددة مع الآليات التنفيذية المطلوبة.

من جانبه، لفت وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس إلى الدور الفعال للإشراف على النقابات المعنية، وخاصة فيما يتعلق بضرورة توجيه الكتب اللازمة بحق كل وزارة أو جهة عامة لا تتلزم بتطبيق مواد قانون العقود رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ وإعلام الوزارة في حال عدم التزام الجهات العامة بتطبيق الأنظمة والقوانين اتجاء مشاريع المقاولين.

وفي تصريح لهـ«الوطن»، أشار عرنوس إلى بحث تطوير آليات الاستثمار وحل القضايا العالقة له وخاصة فيما يتعلق بتوفير الطاقة من مشتقات نظفوية والترخيص للكهرباء والتعامل الجاد لحل مشاكل العقود المتعثرة، لافتاً إلى أن رئيس الحكومة وعد بإصدار التشريعات الخاصة بمرسوم الاتحاد العام للتعاون السكني رقم ٩٩ لحل مشاكل الاتحاد، خاصة في توفير الأراضي وإطلاق الصندوق الخاص بالتعاون السكني والإسراع به، مبيّنًا أن الحكومة دعت إلى إنشاء جمعيات تعاونية

سكنية في مناطق المخالفات للمساهمة في حل مشاكلها وتنظيم هذه المناطق. وحسب بيان صحفي للنقابة «حصل «الوطن» على نسخة منة» فقد استعرض نقيب المقاولين والإنشاءات محمد رمضان القضايا التي تتعلق بهوم المقاول ومهنة المقاولات، وأبرزها ضرورة إيجاد صيغة مناسبة لتوزيع المشاريع بين القطاعين العام والخاص متمثلة الشرفية بين المقاولين، وعدم إلغاء نتيجة أي مناقصة بعد رسوها على المقاول لإعطائها للقطاع العام خاصة وإن نقابة المقاولين تترك أهمية هذا القطاع وهي لا تطبق المساواة بقدر ما تدعو إلى تحقيق عدالة نسبية بين الطرفين في تزيم المشاريع.

واقترح إيجاد صيغة عادلة للمشاريع التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ مليون ليرة في ظل وجود بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء ينص على تزييمها مباشرة للقطاع العام وبذلك يتم إقصاء المقاولين وشركات المقاولات المصنفة بالغة الممتازة عن الاستمرار في هذه النوعية من المشاريع. ولفت إلى غياب الألية الواضحة في كيفية احتساب أسعار المازوت

العاملين في الدولة بقيمة ٩,٢ مليارات ليرة، ونحو ١٤٣٣٤ قرصاً للعسكريين بقيمة ٧ مليارات ليرة.

كما أظهرت بيانات المصرف حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري أن قيمة الإيداعات بلغت نحو ١٠٥ مليار ليرة، في حين سجلت إجمالي سحبيات المصرف نحو ٨٨ مليار ليرة.

وسجلت كتلة الواضع الجديدة والتي تمثل الفرق بين الإيداعات والسحوبات مؤشراً إيجابياً على اعتبارها حققت تطوراً واضحاً عن الفترة نفسها من العام الماضي، فقد سجلت كتلة الواضع الجديدة هذا العام حتى تاريخ ١١/٩ نحو ١٧ مليار ليرة بعد أن كانت العام الماضي للفترة نفسها ٢,٤ مليار ليرة. وعن الديون المتعثرة بالنظر في مدى ملف الديون المتعثرة لدى المصرف يأخذ أولوية لدى إدارة المصرف وحسب توجيهات الحكومة، وأن هناك تعاوناً وتسهيلات كاملاً لعمل اللجان الفرعية الخاصة بهذا الملف لجنة التفتيش أو لجنة التحقيق الخاصة بالنظر في مدى مسؤوليات بعض العاملين في حال وجود مخالفات، وهو العمل نفسه الذي تقوم به بعض اللجان الفرعية المختلفة بالمصارف العامة، تنفيذاً لتوجيهات الحكومة التي تسعى لضبط ملف القروض المتعثرة، واسترداد الأموال عبر العديد من الآليات ومنها عقد التسويات.